الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/١/٣١
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٤/٢٦
تاريخ نشـر البحث : ٢٠٢٦/٦/٣٠

النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد - دراسة في السياق العراقي

Integrity, transparency, and accountability in the face of corruption: A study in the Iraqi context

م.م. فؤاد كريم خضير
Fuad Karim Khudair
Fwadk900@gmail.com

م.م. حسين صبري خلف
Hussein Sabri Khalaf
hussain_sabri@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
College of Political Science / Al-Mustansiriya University

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد – دراسة في السياق العراقي

م.م. فؤاد كريم خضير م.م. حسين صبري خلف

الملخص:

يتناول البحث ظاهرة الفساد المتجذرة في العراق، معتبراً إياها تحدياً وجودياً للدولة ناتجاً عن نظام المحاصصة وغياب الاستقرار. ويحلل الآثار المدمرة للفساد على الاقتصاد والمجتمع، وتآكل ثقة المواطن بالمؤسسات وتقويض سيادة القانون ويركز على منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة كإطار استراتيجي لمواجهة هذه الظاهرة. ويقيّم البحث بشكل نقدي الأطر القانونية والمؤسسية، خاصة دور هيئة النزاهة وحدود فعاليتها. ويخلص إلى أن غياب الإرادة السياسية الحقيقية يمثل العقبة الأكبر أمام أي جهود إصلاحية جادة. ويقدم توصيات عملية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية وتفعيل الرقابة المجتمعية كسبيل لبناء دولة القانون.

الكلمات المفتاحية: النزاهة ، الفساد ، الشفافية ، العراق

Abstract:

This research examines the deeply rooted phenomenon of corruption in Iraq, considering it an existential challenge to the state stemming from the quota system and the absence of stability. It analyzes the devastating effects of corruption on the economy and society, the erosion of citizens' trust in institutions, and the undermining of the rule of law. The research focuses on integrity, transparency, and accountability as a strategic framework for confronting this phenomenon. It critically assesses the legal and institutional frameworks, particularly the role of the Integrity Commission and the limits of its effectiveness. The research concludes that the lack of genuine political will represents the greatest obstacle to any serious reform efforts. It offers practical recommendations for strengthening the national integrity system and activating community oversight as a means to build a state governed by the rule of law.

Keywords: Integrity, Corruption, Transparency, Iraq

المقدمة:

يمثل الفساد ظاهرة عالمية معقدة ومتعددة الأوجه، إلا أنه في السياق العراقي، يكتسب أبعاداً استثنائية تجعله ليس مجرد انحراف إداري أو مالي، بل تحدياً وجودياً يهدد كيان الدولة ومستقبل المجتمع. فبعد عقود من الديكتاتورية والحروب والعقوبات الدولية، وما تلاها من غزو وعدم استقرار سياسي وأمني بعد عام ٢٠٠٣، وجد الفساد تربة خصبة لينمو ويتجذر، متحولاً من ممارسات فردية معزولة إلى منظومة شبه متكاملة تتغلغل في كافة مفاصل الدولة والمجتمع. لقد أصبح الفساد في العراق اقتصاداً سياسياً قائماً

بذاته، يعيد توزيع الثروة والسلطة لصالح شبكات من النخب السياسية والجماعات المتنفذة، على حساب الأغلبية الساحقة من افراد المجتمع .

تتجاوز آثار هذا الواقع المدمر مجرد الأرقام الفلكية للأموال المنهوبة، والتي تقدر بمئات المليارات من الدولارات. إنها تطال بشكل مباشر حياة المواطن اليومية من خلال انهيار منظومة الخدمات الأساسية، من كهرباء وماء وصحة وتعليم، وتعيق إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة. وعلى المستوى الاجتماعي، يقوض الفساد السلم الأهلي من خلال ترسيخه لنظام المحاصصة الطائفية والعرقية، الذي يحول الوزارات والمؤسسات إلى إقطاعيات حزبية، مما يغذي الانقسامات ويضعف الهوية الوطنية الجامعة. أما على المستوى السياسي، فقد أدى الفساد إلى تآكل شبه كامل لثقة المواطن بالعملية السياسية ومؤسساتها، وهو ما يتجلى بوضوح في الاحتجاجات الشعبية المتكررة وتدني نسب المشاركة في الانتخابات، مما يفرغ الديمقراطية من محتواها ويهدد شرعية النظام السياسي برمته.

في مواجهة هذا الخطر الداهم، تبرز منظومة القيم المتمثلة في النزاهة والشفافية والمساءلة ليس فقط كمبادئ أخلاقية سامية، بل كضرورات استراتيجية وحيوية لا غنى عنها لإنقاذ الدولة وإعادة بنائها على أسس سليمة. إن إشاعة هذه القيم وتطبيقها بشكل منهجي وفعال لم يعد ترفاً فكرياً أو مطلباً نخبوياً، بل هو شرط أساسي للخروج من دائرة الفساد المفرغة، واستعادة ثقة المواطن بالدولة، وتحقيق تطلعات الشعب العراقي في الأمن والكرامة والازدهار.

أهمية البحث:

١. الأهمية العلمية والأكاديمية: يسد هذا البحث فجوة في الأدبيات المتخصصة من خلال تقديم تحليل شامل ومتكامل يربط بين الأبعاد القانونية والمؤسسية والاجتماعية والثقافية لظاهرة الفساد في العراق. ففي حين ركزت العديد من الدراسات على جوانب محددة، يقدم هذا البحث رؤية تركيبية تجمع بين تحليل التشريعات، وتقييم أدا المؤسسات، وفهم الديناميكيات الاجتماعية التي تغذي الفساد، مما يجعله مرجعاً للباحثين والدارسين المهتمين بقضايا الحكم الرشيد في دول ما بعد الصراع.

٢. الأهمية العملية والتطبيقية: يقدم البحث لصناع القرار والسياسيين والمشرعين في العراق تقييماً نقدياً للسياسات والاستراتيجيات المتبعة، ويسلط الضوء على مواطن الخلل والثغرات التي تحتاج إلى معالجة. كما أن التوصيات العملية التي يخلص إليها البحث يمكن أن تشكل أساساً لوضع خطط عمل أكثر واقعية وفعالية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم البحث في رفع مستوى الوعي لدى منظمات

المجتمع المدني والإعلام والجمهور العام، وتزويدهم بالمعرفة اللازمة للمشاركة بفعالية أكبر في جهود الرقابة والمساءلة.

أهداف البحث:

١. تشخيص الطبيعة البنيوية لظاهرة الفساد في العراق وتحديد أسبابها الجذرية وآثارها الشاملة.
٢. تقييم فعالية الإطار القانوني والمؤسسي القائم لمكافحة الفساد، وتحديد نقاط القوة والضعف فيه.
٣. تحليل أداء ودور هيئة النزاهة والجهات الرقابية الأخرى، ورصد التحديات التي تواجهها.
٤. تحديد أفضل الممارسات والتجارب (المحلية والدولية) التي يمكن تكييفها لتناسب السياق العراقي.
٥. الخروج بمجموعة من التوصيات المتكاملة والقابلة للتطبيق التي يمكن أن تساهم في تعزيز منظومة النزاهة الوطنية.

اشكالية البحث: ينطلق هذا البحث من إشكالية محورية تتمثل في تحليل وتقييم الجهود المبذولة لمأسسة هذه القيم في الواقع العراقي. وتتبلور الإشكالية في التساؤل التالي: إلى أي مدى نجحت الأطر القانونية والمؤسسية التي تم إنشاؤها في العراق بعد ٢٠٠٣، وعلى رأسها هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، في تفعيل آليات النزاهة والشفافية والمساءلة للحد من ظاهرة الفساد المتجذرة، وما هي العقبات البنيوية التي تحول دون تحقيق فعاليتها الكاملة؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة البحثية الفرعية التي يسعى البحث للإجابة عليها:

١. ما هي الطبيعة الهيكلية للفساد في العراق؟ وكيف تتشابك أبعاده المالية والإدارية والسياسية؟
٢. ما هو تقييم الإطار القانوني الوطني والدولي الذي يحكم جهود مكافحة الفساد في العراق؟ وما هي أبرز نقاط قوته وضعفه؟
٣. ما هو الدور الفعلي الذي تلعبه هيئة النزاهة والجهات الرقابية الأخرى؟ وما هي حدود قدرتها على مواجهة (الحيتان الكبيرة) والمتنفذين السياسيين؟
٤. ما هي الآليات العملية، التقليدية منها والحديثة (كالحكومة الإلكترونية)، التي يمكن أن تساهم في تجفيف منابع الفساد وتعزيز الوقاية منه؟
٥. كيف يمكن بناء ثقافة مجتمعية رافضة للفساد، وتفعيل دور المجتمع المدني والإعلام في الرقابة والمساءلة الشعبية؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من الفرضية التالية: على الرغم من وجود إطار قانوني ومؤسسي متكامل اسمياً لمكافحة الفساد في العراق، إلا أن فعاليته تظل محدودة للغاية بسبب غياب الإرادة السياسية الحقيقية، وهيمنة نظام المحاصصة السياسية، وضعف سيادة القانون. هذه العوامل مجتمعة تخلق منظومة حماية سياسية للفاسدين وتقوض استقلالية الأجهزة الرقابية والقضائية، مما يجعل جهود مكافحة الفساد شكلية في معظمها وغير قادرة على المساس بجذور الظاهرة.

منهج البحث: لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، سيتم الاعتماد على عدة مناهج فرعية: المنهج الوصفي التحليلي سيتم استخدامه لوصف ظاهرة الفساد، واستعراض الأطر القانونية والمؤسسية، ثم تحليل العلاقات والآثار والنتائج المترتبة على ذلك. ومنهج دراسة الحالة سيتم التركيز بشكل معمق على العراق كحالة دراسية محورية والمنهج المقارن: سيتم استخدامه بشكل موجز لعقد مقارنات مع تجارب دول أخرى بهدف استخلاص الدروس والعبر.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية والإطار النظري

إن فهم أبعاد ظاهرة الفساد ومتطلبات مواجهتها يقتضي أولاً تحديداً دقيقاً للمفاهيم الأساسية التي تشكل الإطار النظري للبحث، يتناول هذا المبحث التعريفات المحورية للفساد والنزاهة والشفافية والمساءلة، ويوضح العلاقة العضوية التي تربط بين هذه المفاهيم في سياق الحكم الرشيد.

اولاً : تعريف الفساد وأشكاله

يُعرَّف الفساد بشكل واسع ومقبول دولياً بأنه إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية . هذا التعريف، الذي تتبناه منظمات دولية كهيئة الشفافية الدولية والبنك الدولي، يركز على جوهر الفساد المتمثل في الانحراف بالسلطة عن هدفها العام لخدمة مصالح خاصة. وقد تبنت التشريعات العراقية هذا التوجه، حيث عرّف قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ وتعديلاته، الفساد بأنه يشمل مجموعة واسعة من الجرائم التي تقع على المال العام أو تخل بواجبات الوظيفة العامة، مما يعكس فهماً شاملاً للظاهرة .[١]

يمكن تصنيف الفساد إلى عدة أشكال رئيسية تتداخل فيما بينها، أبرزها:

١. الفساد المالي: وهو الأكثر وضوحاً، ويشمل جميع الممارسات التي تنطوي على مخالفة القواعد والأحكام المالية لتحقيق مكاسب مادية. من أبرز صوره الرشوة، والاختلاس، وتبديد المال العام، وغسيل الأموال، والكسب غير المشروع.

٢. الفساد الإداري: ويتعلق بالانحرافات الوظيفية والتنظيمية داخل المؤسسات. من مظاهره المحسوبية، والوساطة (المحاباة)، وتعيين الأقارب، وعدم الالتزام بمعايير الكفاءة والجدارة، والتهاون في أداء الواجبات الوظيفية.

٣. الفساد السياسي: وهو أخطر أنواع الفساد، حيث يمارسه القادة وصناع القرار للتأثير على السياسات العامة والقوانين والقرارات الحكومية بما يخدم مصالحهم الشخصية أو الحزبية أو الفئوية. ويشمل ذلك تمويل الحملات الانتخابية بشكل غير قانوني، وشراء الولاءات السياسية، وإساءة استخدام النفوذ في المناصب العليا.[٢]

كما يتم التمييز عادة بين مستويين للفساد: الفساد الصغير **(Petty Corruption)** الذي يمارسه الموظفون في المستويات الإدارية الدنيا في احتكاكهم اليومي مع المواطنين (مثل طلب رشاوى صغيرة لتسهيل معاملة)، والفساد الكبير **(Grand Corruption)** الذي يمارسه كبار المسؤولين وصناع القرار، والذي يتسبب في أضرار اقتصادية واجتماعية وسياسية واسعة النطاق، ويقوض شرعية الدولة بأكملها.

ثانياً : مفهوم النزاهة والشفافية والمساءلة

في مقابل منظومة الفساد، تقوم منظومة الحكم الرشيد على ثلاث ركائز أساسية مترابطة هي النزاهة والشفافية والمساءلة.

١- النزاهة :**(Integrity)** هي القيمة الجوهرية والمبدأ الأساسي. تُعرَّف النزاهة بأنها الالتزام الصارم بالمبادئ الأخلاقية والقيم السامية، والتصرف بما يمليه الضمير حتى في غياب الرقابة. إنها حالة من الاتساق الكامل بين ما يؤمن به الفرد أو المؤسسة، وما يقوله، وما يفعله. النزاهة هي البوصلة الأخلاقية التي توجه السلوك نحو الصالح العام وتمنع الانحراف نحو الفساد من الأساس.[٣]

٢- الشفافية :**(Transparency)** هي الآلية التي تسمح للنزاهة بأن تُرى وتُختبر. تعني الشفافية الوضوح والانفتاح في عمل المؤسسات الحكومية، وإتاحة المعلومات والبيانات والقرارات للجمهور بشكل استباقي ومفهوم. كلما زادت الشفافية، ضاق الهامش الذي يمكن للفاسدين أن يتحركوا فيه، حيث يصبحون تحت ضوء الرقابة العامة. تشمل الشفافية نشر الميزانيات، والعقود الحكومية، وقرارات التعيين، وغيرها من المعلومات ذات الصلة.

٣- المساءلة :**(Accountability)** هي النتيجة الحتمية للشفافية، وهي الأداة التي تضمن وجود عواقب للأفعال. تعني المساءلة أن يكون المسؤولون والموظفون العموميون مسؤولين عن قراراتهم وأدائهم أمام

رؤسائهم، وأمام الأجهزة الرقابية، وفي نهاية المطاف أمام الجمهور. تتطلب المساءلة وجود آليات واضحة للرقابة والتقييم والمحاسبة، وتوقيع الجزاء على من يثبت انحرافه أو تقصيره. بدون مساءلة فعالة، تبقى النزاهة مجرد قيمة نظرية والشفافية مجرد عرض للمعلومات بلا أثر.(٤)

يوضح الجدول التالي العلاقة التكاملية بين هذه المفاهيم:

المفهوم	الدور الأساسي	الية العمل	النتيجة
النزاهة	المبدأ الحاكم (الوقاية)	التزام داخلي بالقيم الأخلاقية	اتخاذ القرار الصحيح وتجنب الفساد
الشفافية	الأداة الكاشفة (الكشف)	اتاحه المعلومات للرقابة الخارجية	فضح الانحرافات وتقليل فرص الفساد
المساءلة	الية التصويب (العقاب)	محاسبة المسؤولين عن افعالهم	ردع الفاسدين وتصحيح الأخطاء

٤–الحكم الرشيد وسيادة القانون

تندرج المفاهيم السابقة ضمن إطار أشمل هو الحكم الرشيد .**(Good Governance)** يُعرّف الحكم الرشيد بأنه مجموع الأساليب والآليات التي تمارس من خلالها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية. يقوم الحكم الرشيد على مجموعة من المبادئ الأساسية، أهمها: سيادة القانون، والمشاركة، والشفافية، والمساءلة، والكفاءة، والفعالية، والاستجابة لاحتياجات المواطنين.

تعتبر سيادة القانون حجر الزاوية في منظومة الحكم الرشيد ومكافحة الفساد. وتعني أن الجميع، حكاماً ومحكومين، يخضعون لسلطة القانون، وأن القوانين تطبق على الجميع بعدالة ومساواة ودون تمييز. في غياب سيادة القانون، ينتشر الفساد حيث يشعر المتنفذون بأنهم فوق القانون، وتضعف ثقة المواطنين في عدالة الدولة ومؤسساتها. إن بناء دولة قوية قادرة على فرض سيادة القانون هو الشرط المسبق لنجاح أي جهود جادة لمكافحة الفساد وترسيخ النزاهة.(٥)

المبحث الثاني: الآثار السلبية للفساد في السياق العراقي

لا يمكن فهم خطورة ظاهرة الفساد في العراق دون الوقوف على آثارها المدمرة التي طالت كافة مفاصل الدولة والمجتمع. ففي سياق بلد يعتمد بشكل شبه كلي على العائدات النفطية ويمر بمرحلة إعادة

بناء معقدة، تحول الفساد من مجرد ممارسات منحرفة إلى نظام شبه متكامل يستنزف الثروات ويعيق التقدم ويهدد الكيان الوطني بأكمله.

أولاً : الآثار الاقتصادية

يعد الاقتصاد العراقي من أكبر ضحايا الفساد. فعلى الرغم من الموارد النفطية الهائلة التي تدفقت على البلاد بعد عام ٢٠٠٣، إلا أن أثرها على التنمية وتحسين مستوى معيشة المواطنين ظل محدوداً بشكل صادم. تتجلى الآثار الاقتصادية للفساد في العراق في عدة جوانب رئيسية:

- هدر الثروة النفطية: يشكل الفساد في قطاع النفط، من خلال عقود الاستخراج والخدمات والتهريب، نزيفاً مستمراً لأهم مورد في البلاد. يتم توجيه جزء كبير من العائدات لشبكات المصالح المرتبطة بالأحزاب السياسية المتنفذة بدلاً من توجيهها للاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية.[٦]
- تضخم تكاليف المشاريع والمشاريع الوهمية: انتشرت ظاهرة المشاريع الوهمية التي يتم صرف ميزانياتها بالكامل دون أن يكون لها وجود على أرض الواقع. كما أن المشاريع القائمة تعاني من تضخيم هائل في تكاليفها بسبب العمولات والرشاوى التي يتم دفعها في مختلف مراحل إقرار المشروع وتنفيذه، مما يؤدي إلى استنزاف الميزانية العامة وتنفيذ مشاريع ذات جودة متدنية .[٧]
- تدمير بيئة الاستثمار: أدى انتشار الفساد والبيروقراطية والابتزاز إلى خلق بيئة أعمال طاردة للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. يواجه المستثمرون صعوبات جمة في الحصول على التراخيص، ويتعرضون لضغوط لدفع رشاوى، مما يرفع من تكلفة ومخاطر الاستثمار ويعيق نمو القطاع الخاص القادر على خلق فرص عمل حقيقية.[٨]
- تدهور البنية التحتية والخدمات: على الرغم من الميزانيات المليارية التي خصصت لإعادة الإعمار، لا يزال العراق يعاني من نقص حاد في الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي والطرق. يعود ذلك بشكل مباشر إلى الفساد الذي يلتهم المخصصات المالية لهذه القطاعات الحيوية.[٩]

ثانياً : الآثار الاجتماعية والسياسية

يمتد تأثير الفساد ليضرب النسيج الاجتماعي العراقي في الصميم، ويقوض أسس الاستقرار السياسي. من أبرز هذه الآثار:

- ترسيخ نظام المحاصصة الطائفية: ارتبط الفساد في العراق ارتباطاً وثيقاً بنظام المحاصصة السياسية الطائفية والعرقية الذي تم اعتماده بعد عام ٢٠٠٣. فقد حولت الأحزاب السياسية الوزارات والمؤسسات الحكومية إلى إقطاعيات خاصة بها، تستخدمها لتوظيف أتباعها وتوزيع المنافع وتحقيق المكاسب، مما أدى إلى إضعاف الانتماء الوطني لصالح الولاءات الفرعية، وتكريس مبدأ الولاء قبل الكفاءة .[١٠]
- تآكل الثقة بين المواطن والدولة: أدى الفساد المستشري والشعور بغياب العدالة إلى تآكل شبه كامل لثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية والعملية السياسية برمتها. هذا الفقدان للثقة يظهر جلياً في الاحتجاجات الشعبية المتكررة التي تطالب بمحاسبة الفاسدين وتحسين الخدمات، كما يظهر في تدني نسب المشاركة في الانتخابات.
- اتساع الفجوة الاجتماعية: ساهم الفساد في خلق طبقة من الأثرياء الجدد المرتبطين بالطبقة السياسية، والذين جمعوا ثروات طائلة من خلال الصفقات المشبوهة ونهب المال العام، في مقابل أغلبية ساحقة من المواطنين تعاني من الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة.
- تمويل الإرهاب: وفر الفساد بيئة خصبة لنمو الجماعات الإرهابية ، التي استفادت من ضعف الدولة وهشاشة الحدود، وانخرطت في شبكات الفساد لتمويل أنشطتها من خلال التهريب والابتزاز والسيطرة على موارد الدولة في المناطق التي تتواجد فيها.[١١]

ثالثاً : الآثار على سيادة القانون والديمقراطية

يمثل الفساد هجوماً مباشراً على مبدأ سيادة القانون وأسس الديمقراطية. ففي ظل الفساد، يصبح القانون مجرد أداة في يد المتنفذين. يتجلى ذلك في:

- إضعاف السلطة القضائية: على الرغم من وجود قضاة نزيهين، إلا أن السلطة القضائية ككل تتعرض لضغوط سياسية هائلة، وتفتقر إلى الموارد والاستقلالية الكافية لملاحقة كبار الفاسدين (الحيتان الكبيرة)، مما أدى إلى ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب.
- تشويه العملية الديمقراطية: يقوض الفساد نزاهة الانتخابات من خلال استخدام المال العام في الدعاية الانتخابية، وشراء الأصوات، والتلاعب بالنتائج، مما يفرغ الديمقراطية من محتواها الحقيقي ويحولها إلى مجرد آلية لإعادة إنتاج نفس النخب الفاسدة.

- تقويض شرعية المؤسسات الدستورية: عندما تصبح المناصب في السلطتين التشريعية والتنفيذية غنيمة يتم توزيعها وفقاً للمحاصصة والمصالح الحزبية، تفقد هذه المؤسسات شرعيتها واحترامها في نظر المواطنين، وتتحول من مؤسسات لخدمة الشعب إلى أدوات لخدمة مصالح ضيقة.[١٢]

المبحث الثالث: الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد

إدراكاً لخطورة ظاهرة الفساد، سعى العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى بناء إطار قانوني ومؤسسي يهدف إلى الوقاية من الفساد ومكافحته. يستعرض هذا المبحث أبرز ملامح هذا الإطار، ويسلط الضوء على التشريعات الوطنية والدولية، ودور الهيئات الرقابية، والتحديات التي تواجه استقلاليتها وفعاليتها .

اولاً : التشريعات الوطنية والدولية

على الصعيد الوطني، يمثل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الوثيقة الأساسية التي أرست المبادئ العامة لمكافحة الفساد. فقد نص الدستور على إنشاء هيئات مستقلة، من بينها هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، وأكد على مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات. واستناداً إلى الدستور، تم تشريع مجموعة من القوانين الهامة، أبرزها : [١٣]

- قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ (المعدل): وهو القانون الأساسي الذي ينظم عمل هيئة النزاهة، ويحدد أهدافها وصلاحياتها في التحقيق في قضايا الفساد، وتعزيز ثقافة النزاهة، وتلقي إقرارات الذمة المالية
- قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ (المعدل): يحدد هذا القانون مهام الديوان في الرقابة على المال العام، وتدقيق حسابات الجهات الحكومية، وكشف حالات الهدر والتجاوز . [١٤]
- قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥: يهدف هذا القانون إلى منع استخدام النظام المالي في تمرير الأموال المتأتية من الجرائم، بما فيها جرائم الفساد.
- قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ (المعدل): يتضمن هذا القانون النصوص العقابية للجرائم التقليدية المتعلقة بالفساد، مثل الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ.

على الصعيد الدولي، كانت خطوة العراق بالانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد **(UNCAC)**في عام ٢٠٠٨، من أهم التطورات في هذا المجال. تعد هذه الاتفاقية الصك الدولي الأكثر شمولاً لمكافحة الفساد، وهي تلزم الدول الأطراف باتخاذ تدابير واسعة للوقاية من الفساد، وتجريم كافة

أشكاله، وتعزيز التعاون الدولي في مجال ملاحقة الفاسدين واسترداد الموجودات المنهوبة. وقد شكلت هذه الاتفاقية إطاراً مرجعياً مهماً لتطوير التشريعات والممارسات الوطنية في العراق . [١٥]

ثانياً : الهيئات المستقلة والرقابية

تعتبر الهيئات المستقلة خط الدفاع الأول في مواجهة الفساد. وقد تم إنشاء عدة هيئات رقابية في العراق لهذا الغرض، أهمها:

- هيئة النزاهة :**(Commission of Integrity)** تمثل هيئة النزاهة رأس الحربة في مكافحة الفساد في العراق. تتمتع الهيئة بصلاحيات واسعة تشمل التحقيق في قضايا الفساد التي يتورط فيها كبار المسؤولين والموظفين العموميين، وإحالة القضايا إلى القضاء. كما تتولى الهيئة مسؤولية نشر ثقافة النزاهة، وتطوير برامج الوقاية من الفساد، وتلقي وتحليل إقرارات الذمة المالية للمسؤولين. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الهيئة في كشف آلاف قضايا الفساد، إلا أن فعاليتها لا تزال تواجه تحديات جسيمة تتعلق بالضغوط السياسية، وضعف منظومة الحماية للمبلغين والشهود، ومحدودية القدرة على ملاحقة الحيتان الكبيرة .
- ديوان الرقابة المالية الاتحادي: وهو أعلى سلطة رقابية مالية في البلاد. يتولى الديوان مهمة الرقابة على إنفاق المال العام، والتأكد من سلامة التصرفات المالية للجهات الحكومية. وتعد تقارير الديوان مصدراً أساسياً للمعلومات التي تكشف عن مواطن الهدر والفساد في مؤسسات الدولة، وغالباً ما تكون هذه التقارير نقطة الانطلاق لتحقيقات هيئة النزاهة.
- مكاتب المفتشين العموميين (الملغاة): كانت هذه المكاتب، التي تم إنشاؤها في كل وزارة، تمثل ذراعاً رقابياً داخلياً يهدف إلى كشف الفساد الإداري والمالي داخل الوزارات. إلا أن هذه التجربة واجهت انتقادات واسعة بسبب ازدواجية عملها مع هيئة النزاهة والرقابة المالية، وضعف استقلاليتها، وفي بعض الحالات تحولها إلى أداة للابتزاز السياسي، مما أدى في النهاية إلى قرار إلغائها في عام ٢٠١٩ . [١٦]

ثالثاً : استقلالية المؤسسات والقضاء

تعتبر استقلالية المؤسسات الرقابية والقضائية شرطاً لا غنى عنه لنجاح أي جهد لمكافحة الفساد. فبدون استقلالية حقيقية، تتحول هذه المؤسسات إلى أدوات شكلية غير قادرة على مواجهة المتنفذين. في العراق، تواجه هذه الاستقلالية تحديات بنيوية عميقة:

- التدخل السياسي: تتعرض هيئة النزاهة والقضاء لضغوط سياسية مستمرة من قبل الأحزاب والكتل المتنفذة لحماية أتباعها المتورطين في قضايا الفساد، وعرقلة التحقيقات، والتأثير على الأحكام القضائية.
- آلية اختيار القيادات: إن آلية اختيار رؤساء الهيئات المستقلة وكبار القضاة، والتي غالباً ما تخضع للمحاصصة والتوافقات السياسية، تقوض من استقلاليتهم وتجعلهم مدينين بالولاء للجهات التي رشحتهم.
- ضعف الموارد والحماية: تعاني المؤسسات الرقابية والقضائية من نقص في الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لأداء مهامها بفعالية. كما أن المحققين والقضاة الذين يعملون على قضايا الفساد الكبرى غالباً ما يتعرضون للتهديدات والضغوط، في ظل غياب منظومة حماية فعالة لهم ولأسرهم.[١٧]

إن بناء إطار قانوني ومؤسسي قوي هو خطوة ضرورية، ولكنه غير كافٍ وحده. ففعالية هذا الإطار تعتمد بشكل حاسم على وجود إرادة سياسية حقيقية لدعمه وتفعيل أدواته، وضمان استقلاليته، وحمايته من التدخلات، وهو ما لا يزال يمثل الحلقة الأضعف في منظومة مكافحة الفساد في العراق .

المبحث الرابع: آليات ومستويات مكافحة الفساد

تتطلب مواجهة ظاهرة معقدة ومتجذرة كالفساد استراتيجية متعددة الأبعاد تتجاوز مجرد رد الفعل إلى بناء منظومة متكاملة تجمع بين الوقاية والرقابة والعقاب. يستعرض هذا المبحث الآليات المختلفة التي يمكن توظيفها على مختلف المستويات لمكافحة الفساد، بدءاً بالتدابير الوقائية التي تهدف إلى تجفيف منابعه، مروراً بالآليات الرقابية التي تكشف الانحرافات، وانتهاءً بالإجراءات العقابية التي تضمن عدم الإفلات من العقاب.[١٨]

اولاً : الآليات الوقائية

تعتبر الوقاية خط الدفاع الأول والأكثر فعالية من حيث التكلفة في مكافحة الفساد. تهدف الآليات الوقائية إلى تقليص الفرص المتاحة للفساد وجعل ممارسته أكثر صعوبة وخطورة. من أهم هذه الآليات في السياق العراقي:

- تفعيل الحكومة الإلكترونية: يمثل التحول الرقمي وتبني الحكومة الإلكترونية **(E-Government)** أحد أقوى الأسلحة ضد الفساد الإداري. فمن خلال أتمتة الخدمات الحكومية (مثل إصدار الجوازات،

تسجيل الشركات، دفع الرسوم)، يتم تقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، وهو ما يحد بشكل كبير من فرص طلب الرشاوى والابتزاز. كما أن توحيد الإجراءات وجعلها شفافة عبر المنصات الرقمية يقضي على المزاجية والبيروقراطية التي يزدهر فيها الفساد .

- تعزيز نظام الإفصاح عن الذمة المالية: يمثل نظام إقرار الذمة المالية أداة وقائية ورقابية هامة. يلزم هذا النظام كبار المسؤولين والموظفين في مناصب حساسة بالكشف عن ممتلكاتهم ومصادر دخلهم بشكل دوري. يتيح ذلك لهيئة النزاهة تتبع أي زيادة غير طبيعية في ثروة الموظف لا تتناسب مع مصادر دخله المشروعة، مما يشكل مؤشراً على وجود كسب غير مشروع ويفتح الباب للتحقيق والمساءلة.
- تبسيط الإجراءات الحكومية: غالباً ما ينشأ الفساد من تعقيد الإجراءات الإدارية وطولها. هذا التعقيد يفتح الباب أمام الموظفين لابتزاز المواطنين أو المستثمرين لتسريع معاملاتهم. لذلك، يعد تبسيط الإجراءات، وإعادة هندسة العمليات الحكومية(**Re-engineering**) ، وتحديد مدد زمنية واضحة لإنجاز المعاملات، من أهم الإصلاحات الإدارية التي تساهم في سد منافذ الفساد.

ثانياً : الآليات الرقابية

تهدف الآليات الرقابية إلى كشف ممارسات الفساد عند وقوعها ومراقبة أداء المؤسسات الحكومية. وتتنوع هذه الآليات بين الرقابة الرسمية والرقابة المجتمعية:[١٩]

- الرقابة المؤسسية (الداخلية والخارجية): تتمثل الرقابة الخارجية في عمل الأجهزة الرقابية المستقلة كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، التي تمارس دورها في التحقيق والتدقيق على كافة مؤسسات الدولة. أما الرقابة الداخلية، فتتمثل في وحدات التدقيق والرقابة داخل كل وزارة ومؤسسة، والتي يفترض أن تراقب سلامة الإجراءات المالية والإدارية بشكل يومي.
- دور المجتمع المدني والإعلام: يلعب المجتمع المدني والإعلام الحر دوراً حيوياً. فمنظمات المجتمع المدني المتخصصة في مراقبة الشأن العام، ووسائل الإعلام الاستقصائية، يمكنها أن تكشف قضايا الفساد الكبرى التي قد تعجز الأجهزة الرسمية عن الوصول إليها، وأن تشكل ضغطاً شعبياً لمحاسبة الفاسدين. يتطلب ذلك توفير بيئة قانونية آمنة تضمن حرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومات، وتحمي الصحفيين والناشطين من الملاحقة والتهديد.[٢٠]

- الرقابة البرلمانية: يمتلك البرلمان (مجلس النواب) أدوات رقابية دستورية هامة، مثل استجواب الوزراء، وتشكيل اللجان التحقيقية، ومناقشة الميزانية العامة والحسابات الختامية. وعندما تمارس هذه الأدوات بفعالية ونزاهة، يمكن للبرلمان أن يكون حصناً منيعاً ضد الفساد في السلطة التنفيذية. ولكن عندما تخضع هذه الأدوات للمساومات السياسية والمحاصصة، فإنها تفقد قيمتها وتتحول إلى جزء من المشكلة.[٢١]

ثالثاً: الآليات العقابية والجنائية

تمثل الآليات العقابية المرحلة الأخيرة والحاسمة في دورة مكافحة الفساد، حيث تضمن تحقيق العدالة وردع الآخرين. بدون عقاب رادع، تصبح كل الجهود الوقائية والرقابية بلا معنى.

- التحقيق والملاحقة القضائية: تبدأ هذه المرحلة بتحقيقات مهنية تجريها هيئة النزاهة أو الجهات التحقيقية الأخرى، يتم فيها جمع الأدلة وتحديد المتورطين. ثم تحال القضية إلى القضاء المختص (محاكم قضايا النزاهة) لإجراء المحاكمة وإصدار الحكم. تعتمد فعالية هذه المرحلة على كفاءة واستقلالية المحققين والقضاة .[٢٢]
- تشديد العقوبات: من الضروري أن تكون العقوبات المفروضة على جرائم الفساد رادعة ومتناسبة مع حجم الضرر الذي تسببه. لا يقتصر ذلك على عقوبة السجن، بل يجب أن يشمل أيضاً الغرامات المالية الكبيرة، ومصادرة الأموال والممتلكات المتأتية من الفساد، والعزل من الوظيفة، والمنع من تولي المناصب العامة مستقبلاً.[٢٣]
- استرداد الموجودات المنهوبة: يعد استرداد الأموال والأصول التي تم تهريبها إلى الخارج من أكبر التحديات التي تواجه العراق. تتطلب هذه العملية جهداً قانونياً ودبلوماسياً معقداً، وتعتمد بشكل كبير على تفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تضع إطاراً للتعاون الدولي في هذا المجال. وقد أنشأ العراق صندوق استرداد أموال العراق بموجب القانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٢ لهذا الغرض، ولكن نتائجه لا تزال محدودة.

إن تفعيل هذه الآليات الثلاث (الوقائية والرقابية والعقابية) بشكل متزامن ومتكامل هو السبيل الوحيد لخلق منظومة وطنية فعالة للنزاهة قادرة على محاصرة الفساد وتقليص آثاره المدمرة على الدولة والمجتمع في العراق .[٢٤]

المبحث الخامس: ثقافة النزاهة والتوعية المجتمعية

إن المعركة ضد الفساد لا يمكن أن تقتصر على القوانين والمؤسسات الرسمية وحدها. فالفساد، في جوهره، هو ظاهرة اجتماعية وثقافية قبل أن يكون مجرد جريمة قانونية. لذلك، فإن أي استراتيجية ناجحة لمكافحة الفساد يجب أن تتضمن بعداً ثقافياً ومجتمعياً عميقاً يهدف إلى تغيير القيم والمواقف والسلوكيات التي تتسامح مع الفساد أو تشجع عليه. يتناول هذا الفصل دور بناء ثقافة النزاهة، وأهمية المجتمع المدني والإعلام، والمسؤولية الأخلاقية في خلق بيئة اجتماعية رافضة للفساد.

اولاً : بناء ثقافة النزاهة

تُبنى ثقافة النزاهة على المدى الطويل من خلال غرس القيم الأخلاقية في نفوس الأجيال الناشئة وتكريسها في الوعي الجمعي للمجتمع. وهذا يتطلب جهداً منظماً ومستمراً على عدة جبهات :

- دور التعليم والمناهج الدراسية: تعتبر المؤسسات التعليمية، من المدارس الابتدائية إلى الجامعات، هي الحاضنة الأساسية لغرس قيم النزاهة. يجب تطوير مناهج دراسية تتضمن مفاهيم المواطنة، وسيادة القانون، وأخلاقيات الوظيفة العامة، ومخاطر الفساد. لا ينبغي أن يكون ذلك مجرد تلقين نظري، بل يجب أن يتم من خلال أنشطة تفاعلية ودراسات حالة تعزز التفكير النقدي لدى الطلاب وتجعلهم شركاء فاعلين في رفض الفساد. وقد بدأت بعض الجهات في العراق، بالتعاون مع هيئة النزاهة، في إدخال مفاهيم النزاهة في المناهج، ولكن هذا الجهد لا يزال بحاجة إلى تعميم وتعميق .[٢٥]
- برامج التوعية والتثقيف: يجب على الجهات الحكومية، بالشراكة مع المجتمع المدني، إطلاق حملات توعية واسعة النطاق تستهدف جميع شرائح المجتمع. يمكن استخدام وسائل الإعلام المختلفة، من التلفزيون والإذاعة إلى وسائل التواصل الاجتماعي، لنشر رسائل واضحة حول مخاطر الفساد، وتعريف المواطنين بحقوقهم، وتشجيعهم على الإبلاغ عن حالات الفساد. يجب أن تكون هذه الحملات مبتكرة وقادرة على الوصول إلى قلوب وعقول الناس.
- دور المؤسسات الدينية والثقافية: تلعب المؤسسات الدينية (المساجد والكنائس وغيرها) دوراً محورياً في تشكيل القيم الأخلاقية للمجتمع العراقي. يمكن لخطباء الدين ورجال الدين أن يكونوا حلفاء أقوياء في مكافحة الفساد من خلال التأكيد على أن جميع الأديان السماوية تحرم الفساد وتدعو إلى الأمانة

والعدل والنزاهة. كما يمكن للمؤسسات الثقافية، من خلال المسرح والسينما والأدب، أن تساهم في فضح الفساد وتغيير التصورات الشعبية حوله.

ثانياً : دور المجتمع المدني والإعلام

يعتبر المجتمع المدني المستقل والإعلام الحر من أهم ركائز المساءلة المجتمعية. فهما يمثلان صوت المواطن في مواجهة السلطة، ويلعبان دوراً لا غنى عنه في الرقابة وكشف الفساد:

- منظمات المجتمع المدني: يمكن للمنظمات غير الحكومية المتخصصة أن تلعب أدواراً متعددة، مثل مراقبة أداء المؤسسات الحكومية، ونشر تقارير الظل حول تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، وتقديم المساعدة القانونية لضحايا الفساد، وتدريب لمواطنين على آليات الرقابة والمشاركة في الشأن العام .[٢٦]
- الإعلام الاستقصائي والحر: يعد الإعلام الاستقصائي أداة قوية لكشف قضايا الفساد الكبرى التي غالباً ما تكون محاطة بالسرية والتعقيد. إن تحقيقاً صحفياً واحداً يمكن أن يكشف شبكة فساد كاملة ويؤدي إلى فتح تحقيقات قضائية. ولكن لكي يقوم الإعلام بهذا الدور، يجب ضمان حريته، وحماية الصحفيين من التهديدات والملاحقات القضائية، وتوفير قوانين تضمن حق الوصول إلى المعلومات.
- المساءلة الاجتماعية :**(Social Accountability)** هي عملية يشارك من خلالها المواطنون العاديون بشكل مباشر في مساءلة المسؤولين عن أدائهم. تشمل أدوات المساءلة الاجتماعية بطاقات تقييم أداء الخدمات العامة، والتدقيق المجتمعي للمشاريع المحلية، وجلسات الاستماع العامة. هذه الأدوات تمكّن المواطنين من تقييم جودة الخدمات التي يتلقونها، ومراقبة كيفية إنفاق الأموال العامة، ومحاسبة المسؤولين المحليين بشكل مباشر.

ثالثاً : المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية

في نهاية المطاف، تبدأ مكافحة الفساد من الفرد. إن بناء مجتمع نزيه يتطلب تحولاً في الوعي الفردي والجماعي نحو تحمل المسؤولية الأخلاقية:

- الالتزام بالقيم الأخلاقية: يجب أن يصبح رفض الفساد التزاماً شخصياً لكل مواطن. وهذا يعني الامتناع عن دفع الرشوة، وعدم السعي وراء الوساطة والمحسوبية، والإبلاغ عن حالات الفساد عند مشاهدتها. إن التغيير الحقيقي يبدأ عندما يقرر كل فرد أن يكون جزءاً من الحل وليس جزءاً من المشكلة.

- تفعيل دور المبلغين :(**Whistleblowers**) الموظفون النزيهون داخل المؤسسات هم غالباً المصدر الأهم للمعلومات حول الفساد. لذلك، من الضروري إنشاء نظام قانوني فعال لحماية المبلغين عن الفساد من الانتقام والفصل من العمل والتهديدات الجسدية. يجب أن يشعر المبلغ بالأمان وأن يثق بأن بلاغه سيؤخذ على محمل الجد.[٢٧]
- المسؤولية الجماعية: إن مواجهة الفساد ليست مسؤولية الحكومة وحدها، بل هي مسؤولية جماعية تقع على عاتق كل مكونات المجتمع: الأحزاب السياسية، والقطاع الخاص، والنقابات المهنية، والعشائر، والأفراد. يتطلب ذلك خلق إجماع وطني على أن الفساد هو العدو الأول للدولة والمجتمع، وأن مواجهته هي أولوية وطنية قصوى تتجاوز كل الانتماءات والمصالح الضيقة.

المبحث السادس: التجارب العملية والدروس المستفادة

إن فهم مكافحة الفساد لا يكتمل دون تحليل التجارب العملية على أرض الواقع، بما لها وما عليها. يقدم هذا المبحث تحليلاً للتجربة العراقية في مكافحة الفساد، مع التركيز على دور هيئة النزاهة، ويستعرض بإيجاز بعض التجارب المقارنة، ثم يخلص إلى تحديد أبرز التحديات والعقبات التي تواجه هذه الجهود.

اولاً: التجربة العراقية: هيئة النزاهة نموذجاً

تأسست هيئة النزاهة في العراق عام ٢٠٠٤ كمؤسسة مستقلة ترتبط بمجلس النواب، لتكون الأداة الرئيسية للدولة في مكافحة الفساد. منذ تأسيسها، مرت الهيئة بمراحل مختلفة، وحققت بعض الإنجازات الملموسة، لكنها واجهت في المقابل تحديات هائلة حدّت من فعاليتها بشكل كبير. وتم تعديل اسمها بموجب قانون صدر عام ٢٠١٩ .

١-الإنجازات : [٢٨]

- كشف آلاف القضايا: نجحت الهيئة في التحقيق في آلاف قضايا الفساد، وإحالة عدد كبير من المتهمين، بينهم مسؤولون كبار، إلى القضاء. وقد ساهمت هذه الجهود في خلق وعي عام بخطورة الفساد وكسر حاجز الصمت الذي كان يحيط به.
- بناء الإطار المؤسسي: عملت الهيئة على بناء قدراتها المؤسسية، وتدريب كوادرها التحقيقية، وإنشاء دوائر متخصصة في الوقاية والتحقيق واسترداد الأموال.

- تفعيل منظومة الذمة المالية: أدارت الهيئة منظومة الإفصاح عن الذمة المالية، والتي تعد من الأدوات الوقائية الهامة، على الرغم من التحديات في تحليل هذا الكم الهائل من البيانات واستخدامه بفعالية لكشف حالات الكسب غير المشروع.

٢–التحديات:

- الإفلات من العقاب: على الرغم من عدد القضايا المحالة إلى القضاء، فإن نسبة الإدانة، خاصة لكبار الفاسدين (الحيتان)، لا تزال منخفضة. يرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها الضغوط السياسية على القضاء، والقدرة على توكيل كبار المحامين، واستغلال الثغرات القانونية، وفي كثير من الأحيان، هروب المتهمين إلى خارج العراق .
- الاستهداف السياسي: غالباً ما تُتهم الهيئة بأن تحقيقاتها يتم استخدامها كأداة في الصراعات السياسية لتصفية الحسابات بين الخصوم، مما يضعف من مصداقيتها وحيادها في نظر الجمهور.
- ضعف آليات الحماية: يعاني المحققون في الهيئة، وكذلك المبلغون والشهود، من غياب منظومة حماية فعالة، مما يعرضهم للتهديدات والضغوط والانتقام، ويجعل الكثيرين يحجمون عن التعاون في كشف الفساد.

الدروس المستفادة:

الدرس الأهم من التجربة العراقية هو أن وجود هيئة مستقلة بصلاحيات واسعة هو شرط ضروري ولكنه غير كافٍ. فبدون إرادة سياسية حقيقية تدعم عملها، وقضاء مستقل وقوي قادر على إنفاذ القانون على الجميع، وتعاون فعال من باقي مؤسسات الدولة، ستبقى جهود هيئة النزاهة محدودة الأثر في مواجهة منظومة فساد معقدة ومتشعبة.

ثانياً: تجارب مقارنة

تقدم تجارب الدول الأخرى، سواء العربية أو الدولية، دروساً مفيدة للعراق في معركته ضد الفساد.

- التجربة الفلسطينية والجزائرية: تظهر دراسة التجارب في دول عربية أخرى، مثل فلسطين والجزائر، أن التحديات التي يوجهها العراق ليست فريدة من نوعها. ففي هذه الدول أيضاً، تواجه هيئات مكافحة الفساد تحديات تتعلق بالاستقلالية، والتدخل السياسي، ومحدودية الموارد. وهذا يؤكد أن مكافحة الفساد في العالم العربي تتطلب إصلاحات هيكلية عميقة تتجاوز مجرد إنشاء هيئات جديدة .[٢٩]

- التجارب الدولية الناجحة (مثل سنغافورة وهونغ كونغ): تظهر تجارب الدول التي نجحت في الحد من الفساد بشكل كبير، مثل سنغافورة، وجود قواسم مشتركة، أهمها: وجود قيادة سياسية حازمة وصفر تسامح مطلق مع الفساد(**Zero Tolerance**) ، وبناء جهاز بيروقراطي فعال ونزيه قائم على الجدارة، وتشريعات صارمة وعقوبات رادعة، وقضاء مستقل وفعال، ورواتب مجزية للموظفين العموميين لتقليل إغراءات الفساد.[٣٠]

التحديات والعقبات الشاملة :

يمكن تلخيص التحديات الرئيسية التي تواجه جهود مكافحة الفساد في العراق في ثلاث فئات رئيسية :

١- تحديات سياسية ومؤسسية: وتتمثل في غياب الإرادة السياسية الحقيقية، وهيمنة نظام المحاصصة، والتدخل في عمل الأجهزة الرقابية والقضائية، وضعف التنسيق بين مؤسسات الدولة .[٣١]

٢- تحديات قانونية وتشريعية: وتتمثل في وجود ثغرات في بعض التشريعات، وبطء إجراءات التقاضي، وعدم فعالية آليات استرداد الأموال المنهوبة، والحاجة إلى قوانين أكثر حماية للشهود والمبلغين وقانون حق الوصول إلى المعلومة.

٣-تحديات اجتماعية وثقافية: وتتمثل في انتشار بعض القيم التي تتسامح مع الفساد (مثل اعتبار الوساطة مساعدة مشروعة)، وضعف الثقة بالمؤسسات، وتدني مستوى المشاركة المجتمعية في الرقابة والمساءلة .[٣٢]

إن التغلب على هذه التحديات يتطلب رؤية استراتيجية شاملة وطويلة الأمد، لا تكتفي بالحلول الجزئية، بل تعمل على تفكيك البنى التحتية للفساد على كافة المستويات.

المبحث السابع: الاستراتيجيات الحديثة والمستقبلية

في مواجهة التحديات المعقدة التي يفرضها الفساد، لم تعد الأساليب التقليدية وحدها كافية. يتطلب الأمر تبني استراتيجيات مبتكرة وحديثة تستفيد من التكنولوجيا، وتعتمد على التخطيط الشامل، وتعزز التعاون الدولي. يستعرض هذا المبحث بعضاً من أهم هذه الاستراتيجيات التي يمكن أن تشكل خارطة طريق لمستقبل مكافحة الفساد في العراق . [٣٣]

اولاً : الإدارة الإلكترونية والتكنولوجيا

تقدم الثورة الرقمية أدوات غير مسبوقة لتعزيز الشفافية والنزاهة وتقليص الفساد. إن الاستثمار في التكنولوجيا لم يعد خياراً، بل ضرورة استراتيجية.[٣٤]

- توسيع تطبيقات الحكومة الإلكترونية: كما ذكرنا سابقاً، تعد الحكومة الإلكترونية من أقوى أدوات الوقاية من الفساد. يجب على العراق تسريع وتيرة التحول الرقمي ليشمل كافة الخدمات الحكومية التي لها تماس مباشر مع المواطنين والقطاع الخاص، مثل الضرائب، والجمارك، وتسجيل الأراضي والشركات، والحصول على الرخص. إن بناء منصات خدمية موحدة ومؤتمتة بالكامل يقلل من السلطة التقديرية للموظف ويغلق منافذ الابتزاز والرشوة .[٣٥]
- البيانات المفتوحة والشفافية الرقمية: يقوم مبدأ البيانات المفتوحة **(Open Data)** على إتاحة البيانات الحكومية غير الشخصية للجمهور بصيغة سهلة الاستخدام والتحليل. يشمل ذلك نشر بيانات الميزانية العامة، وتفاصيل العقود الحكومية والمناقصات، وبيانات الإنفاق العام على منصات إلكترونية تفاعلية. هذه الشفافية الجذرية تمكّن الصحفيين والباحثين والمواطنين من مراقبة كيفية إدارة الأموال العامة وكشف أي شبهات فساد.[٣٦]
- استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة: يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي **(AI)** وتحليل البيانات الضخمة **(Big Data)** لتحليل أنماط الإنفاق الحكومي، وبيانات المناقصات، وإقرارات الذمة المالية، لكشف الحالات الشاذة والأنماط التي قد تشير إلى وجود فساد .**(Red Flags)** على سبيل المثال، يمكن للأنظمة الذكية تحديد حالات تكرار فوز نفس الشركة بعقود بشكل مريب، أو وجود علاقات مشبوهة بين المسؤولين والشركات، أو تضخم غير مبرر في تكاليف المشاريع .[٣٧]

ثانياً : الاستراتيجيات الوطنية الشاملة

تتطلب مكافحة الفساد أكثر من مجرد إجراءات متفرقة. لا بد من وجود استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة، تحظى بدعم سياسي على أعلى المستويات، وتشارك في وضعها وتنفيذها كافة الجهات المعنية من خلال : [٣٨]

- تطوير وتفعيل خطط العمل الوطنية: يجب أن يتبنى العراق استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تمتد لعدة سنوات، وتتضمن أهدافاً واضحة، ومؤشرات أداء قابلة للقياس، وجداول زمنية محددة، وميزانيات مخصصة. يجب أن تتجاوز هذه الاستراتيجية مجرد الشعارات، وأن تتحول إلى خطط عمل تنفيذية لكل وزارة ومؤسسة.

- تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية: من أكبر التحديات التي تواجه مكافحة الفساد هو ضعف التنسيق بين الأجهزة المختلفة. يجب إنشاء آلية تنسيق فعالة على المستوى الوطني (قد تكون تحت إشراف رئاسة الوزراء) لضمان تكامل الجهود بين هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، والقضاء، والبنك المركزي، والأجهزة الأمنية، وغيرها من الجهات ذات الصلة.[٣٩]
- الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني: لا يمكن للحكومة أن تكافح الفساد بمفردها. يجب أن تتضمن الاستراتيجية الوطنية آليات واضحة للشراكة مع القطاع الخاص (لتعزيز نزاهة الأعمال) ومع منظمات المجتمع المدني (للاستفادة من دورها في الرقابة والتوعية). يجب أن يُنظر إلى هذه الجهات كشركاء أساسيين في المعركة ضد الفساد وليس كخصوم.

ثالثاً : التعاون الدولي والإقليمي

الفساد اليوم هو جريمة عابرة للحدود، حيث يتم تهريب الأموال المنهوبة وإخفاؤها في ملاذات آمنة حول العالم. لذلك، فإن التعاون الدولي ليس ترفاً، بل هو ضرورة حتمية لملاحقة الفاسدين واسترداد الأموال.[٤٠]

- تفعيل آليات المساعدة القانونية المتبادلة: توفر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إطاراً قانونياً قوياً لطلب المساعدة من الدول الأخرى في التحقيقات، وجمع الأدلة، وتسليم المتهمين. يجب على العراق بناء قدرات جهازه القضائي والدبلوماسي للاستفادة من هذه الآليات بفعالية.
- تبادل الخبرات والمعلومات: يمكن للعراق الاستفادة بشكل كبير من تجارب الدول الأخرى التي حققت نجاحات في مكافحة الفساد. يتضمن ذلك تبادل أفضل الممارسات، والحصول على المساعدة التقنية في مجالات مثل التحقيقات المالية، وتكنولوجيا المعلومات، وتطوير التشريعات.
- التركيز على استرداد الموجودات المنهوبة: يجب أن يكون استرداد الأموال المنهوبة أولوية قصوى للحكومة العراقية. يتطلب ذلك جهداً دبلوماسياً وقانونياً مكثفاً، وتعيين فرق عمل متخصصة، والاستعانة بالشركات والمكاتب القانونية الدولية ذات الخبرة في هذا المجال. إن كل دولار يتم استرداده لا يمثل مكسباً مالياً فحسب، بل هو أيضاً رسالة قوية للفاسدين بأنهم لن يفلتوا من العقاب وأن أموال الشعب ستعود إليه في النهاية .[٤١]

إن تبني هذه الاستراتيجيات الحديثة والمستقبلية، مع وجود إرادة سياسية صلبة، يمكن أن يمثل نقطة تحول في معركة العراق ضد الفساد، وينقله من مرحلة رد الفعل إلى مرحلة الفعل الاستباقية والمؤسسية.

الخاتمة والتوصيات :

لقد استعرض هذا البحث الأبعاد المعقدة لظاهرة الفساد في السياق العراقي، مبيناً آثارها المدمرة على الاقتصاد والمجتمع والدولة. كما حلل الإطار القانوني والمؤسسي الذي تم إنشاؤه لمواجهة هذا الخطر، وسلط الضوء على التحديات الجسيمة التي تحد من فعاليته. يتضح من خلال هذا التحليل أن الفساد في العراق لم يعد مجرد مجموعة من الممارسات المنحرفة، بل تحول إلى منظومة متجذرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية السياسية القائمة على المحاصصة، وتستفيد من ضعف سيادة القانون وهشاشة المؤسسات.

إن مواجهة هذا الواقع المرير تتطلب ما هو أكثر من مجرد إجراءات شكلية أو حلول جزئية. إنها تتطلب ثورة حقيقية في الفكر والممارسة، وإرادة سياسية لا تلين، ومشاركة مجتمعية واسعة. لا يمكن الانتصار في هذه المعركة إلا من خلال استراتيجية شاملة ومتكاملة تعمل على ثلاثة محاور متوازية: الوقاية عبر تعزيز الشفافية وتجفيف منابع الفساد، والرقابة عبر تمكين المؤسسات المستقلة والمجتمع المدني، والعقاب عبر قضاء مستقل وناجز يضمن عدم إفلات أي فاسد من المحاسبة.

بناءً على ما تقدم، يخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تساهم في تعزيز منظومة النزاهة الوطنية في العراق:

على المستوى السياسي والتشريعي:

١. توفير إرادة سياسية حقيقية: يجب على القيادات السياسية العليا في البلاد إعلان التزامها الصريح والعملي بمكافحة الفساد، والابتعاد عن حماية الفاسدين المنتمين لكتلهم السياسية، ودعم استقلالية الأجهزة الرقابية والقضائية بشكل كامل.
٢. إصلاح النظام الانتخابي: مراجعة قانون الانتخابات بما يقلل من تأثير المال السياسي ويضمن وصول ممثلين حقيقيين عن الشعب إلى البرلمان، بعيداً عن هيمنة الأحزاب التقليدية.
٣. إقرار التشريعات الأساسية: الإسراع في إقرار حزمة من القوانين الحيوية التي طال انتظارها، وعلى رأسها قانون من أين لك هذا؟ (الكسب غير المشروع)، وقانون حق الوصول إلى المعلومات، وقانون حماية المبلغين والشهود.
٤. مراجعة آلية اختيار المناصب العليا: اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة والخبرة كأساس وحيد لاختيار رؤساء الهيئات المستقلة وكبار القادة في الدولة، بعيداً عن المحاصصة السياسية والطائفية.

على المستوى المؤسسي والتنفيذي:

٥. تسريع التحول الرقمي: وضع خطة وطنية طموحة وملزمة زمنياً لأتمتة كافة الخدمات الحكومية، وتوحيد المنصات الرقمية، وتفعيل أنظمة الدفع الإلكتروني لتقليل التعاملات النقدية.

٦. تمكين هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية: زيادة الموارد المالية والبشرية المخصصة لهذه الأجهزة، وتوفير الحماية الكافية لمنسوبيها، وضمان تنفيذ توصياتها من قبل السلطة التنفيذية.

٧. إصلاح القضاء: تعزيز استقلالية القضاء بشكل كامل، وإنشاء المزيد من المحاكم المتخصصة في قضايا الفساد، وتوفير التدريب المستمر للقضاة والمحققين على أحدث أساليب التحقيق المالي.

٨. تفعيل دور صندوق استرداد الأموال: إعادة هيكلة الصندوق وتزويده بالخبرات القانونية والمالية اللازمة، وتكثيف الجهود الدبلوماسية والقانونية لملاحقة الأموال المنهوبة في الخارج.

على المستوى المجتمعي والثقافي:

٩. إطلاق حملة وطنية للتوعية: تصميم وتنفيذ حملة إعلامية وتثقيفية شاملة ومستمرة لرفع الوعي بمخاطر الفساد وتعزيز قيم النزاهة، تستهدف جميع فئات المجتمع وتستخدم كافة وسائل الإعلام.

١٠ . دعم المجتمع المدني والإعلام الحر: توفير بيئة آمنة ومواتية لعمل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الاستقصائية، وتمكينها من أداء دورها الرقابي دون خوف من التهديد أو الملاحقة.

١١ . تطوير المناهج التعليمية: دمج مفاهيم النزاهة والمواطنة ومكافحة الفساد بشكل منهجي في كافة المراحل التعليمية، من رياض الأطفال إلى الدراسات العليا.

إن الطريق طويل وشاق، ولكن الأمل يبقى معقوداً على وعي الشعب العراقي وقدرته على فرض التغيير. إن بناء عراقٍ خالٍ من الفساد، تسوده النزاهة والعدالة، ليس حلماً مستحيلاً، بل هو حق مشروع وهدف يمكن تحقيقه متى ما توفرت الإرادة الصادقة وتضافرت الجهود المخلصة.

الهوامش

(١) صباح عبد الكاظم ، تعريف الفساد اصطلاحا ،المرجع الالكتروني للمعلوماتية ، ٢٠٢٥ ، https://ns1.almerja.com/more.php?idm=281186

(٢) ياسر خالد بركات ، الفساد الإداري ..مفهومه ومظاهره واسبابه :مع إشارة الى تجربة العراق في الفساد ، شبكة النبأ المعلوماتية ، ٢٠٠٦ ، https://annabaa.org/nbahome/nba80/010.htm

(٣) مجموعة مؤلفين ، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، ائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة –امان ، ط ٤ ، ٢٠١٦ ، ص ٥٣ .

(٤) منير زهران ، اطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة ، موقع الأمم المتحدة ، جنيف ، ٢٠١١، ص ص ٤-٧ .

(٥)نبيل البابلي ، الحكم الرشيد : الابعاد والمعايير والمتطلبات ، المعهد المصري للدراسات ، ٢٠١٨ ، https://eipss-eg.org/

(٦)همام الشماع ، العراق وظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٩ ، ص ص ٤-٨ . كذلك

Mohammed Hussein, what can Iraqis gain from oil if it's illicit? 2022 https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/what-could-iraqis-gain-their-oil-windfall

(٧)محمد جاسم ، العراق : عقدان من نهب الأموال والفساد المنظم ، صحيفة العربي الجديد ، ٢٠٢٢ ، https://www.alaraby.co.uk/economy

(٨) Excerpts from dedicated reports: Investment Climate Data, U.S. Department of State, 2021https://www.alaraby.co.uk/economy

(٩)العراق : البيان الختامي لخبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة للعام ٢٠٢٥ ، ٢٠٢٥ ، صندوق النقد الدولي ، https://www.imf.org/ar/news/articles

(١٠)عبدالرحمان تمام ، نظام المحاصصة السياسية وتاثيره على انتشار الفساد (دراسة حالة العراق من ٢٠٠٣ الى ٢٠٢١) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٦ .

(١١)عبدالله حسين محمد ، الفساد السياسي نظرة تحليلية ، مجلة الجامعة الوطنية ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الحديدة ، العدد ٩ ، ٢٠١٩ ، ص ص ٣٠٦ – ٣٠٨ . كذلك جواد ملكشاهى ، الفساد في العراق اشكاله واسبابه ومكافحته واثارة السلبية على المجتمع ،٢٠٢٣ ، https://www.imf.org/ar/news/articles

(١٢)حيدر طالب ورحيم حسن وبلال عبدالحي ، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العراق ، ٢٠٢١ ، ص ٦٢ .

(١٣)رياض الزهيري ، راي قانوني في الدستور العراقي مجلة أوراق ديمقراطية ، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية ، العدد ٦ ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥ .

(١٤)قوانين وتشريعات عراقية – هيئة النزاهة ، الموقع الرسمي لهيئة النزاهة الاتحادية ، جمهورية العراق ، https://nazaha.iq/news_FA.asp?page_namper=p82

(١٥)جهود مشتركة لمكافحة الفساد في العراق ، ٢٠٢١ ، موقع الأمم المتحدة في العراق ، https://iraq.un.org/ar/164214

(١٦) فاضل النشمي ، العراق : جدل حول مشروع الغاء مكاتب المفتشين العمومين ، صحيفة الشرق الأوسط ، السعودية ، ٢٠١٩ https://aawsat.com/home/article

(١٧) نور رياض عدنان ، استقلال القضاء في التشريعات العراقية ، كلية القانون ، جامعة ديالى ، ٢٠١٧ ، ص ص ٩ – ١١ .

(١٨)اسراء جمعه ، اليات تعزيز ثقافة النزاهة ودورها في مكافحة الفساد ، كلية شط العرب الجامعة ، العدد العاشر ، ٢٠١٧ ، ص ١٤٢ .

(١٩)وزارة التخطيط العراقية، إرشادات تبسيط الإجراءات وإعادة هندسة العمليات الإدارية في الدوائر الحكومية. بغداد: دائرة الإصلاح الإداري، ٢٠٢٠، ص ص ٣٣-٣٨.

[٢٠]محمد القاسمي ،دور المجتمع المدني والرقابة البرلمانية في مكافحة الفساد ، مجلة الحوكمة والسياسات العامة، دار النشر الجامعي ، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص ص ٤٥-٤٧.

[٢١][٢١]أحمد فتحي سرور ، الرقابة القانونية والقضائية على أعمال السلطة التنفيذية ، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، ٢٠٢١، ص ص ١١٢-١١٥.

[٢٢]أحمد لطفي السيد ، القانون الجنائي في مواجهة جرائم الفساد الإداري والمالي ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٢، ص ص ٨٨-٩٢. كذلك : حيدر أدهم الطائي ، الآليات القانونية لاسترداد عوائد الفساد في التشريع العراقي ، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، المجلد ٣٥، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ص ١٥-١٨.

[٢٣]حيدر أدهم الطائي ، الآليات القانونية لاسترداد عوائد الفساد في التشريع العراقي ، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، المجلد ٣٥، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ص ١٥-١٨.

[٢٤]منظمة الأمم المتحدة ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، ٢٠٠٤، ص ص ٤٠-٤٥. كذلك : مجلس النواب العراقي قانون صندوق استرداد أموال العراق رقم (٩) لسنة ٢٠١٢ ، الوقائع العراقية، العدد ٤٢٣٩، ٢٠١٢.

[٢٥]علي جبار الشمري ، استراتيجيات تعزيز قيم النزاهة في المناهج الدراسية: دراسة تحليلية ، مجلة الدراسات التربوية، المجلد ١٢، العدد ٤، دار الكتب العلمية، ٢٠٢١، ص ص ٣٠-٣٥.

[٢٦]مازن لفتة حافظ ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية والمساءلة الاجتماعية ، دار الفكر القانوني، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٩، ص ص ١١٢-١١٨.

[٢٧]سعاد شاكر القيسي ، الحماية القانونية للمبلغين عن جرائم الفساد في التشريع العراقي ، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، المجلد ٢٢، العدد ٧٨، ٢٠٢١، ص ص ٢٠٢-٢١٠ .

[٢٨]صباح طعمة عمران ،التنظيم القانوني لهيئة النزاهة في العراق: دراسة مقارنة، مكتبة القانون والمقارن، بغداد، ٢٠٢٠، ص ص ٥٥-٦٠. قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع، رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل بموجب القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٩، الوقائع العراقية، العدد ٤٥٦٦، صادر بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٩.

[٢٩]غادة، عوض، فعالية هيئات مكافحة الفساد في النظم السياسية العربية: دراسة مقارنة بين التجربة الفلسطينية والجزائرية. رام الله: معهد أمان، ٢٠١٨، ص ص ٢٢-٢٥.

[٣٠]جون كواه (ترجمة مركز الدراسات) ، مكافحة الفساد في الدول الآسيوية: سنغافورة وهونغ كونغ كنموذج. بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١١، ص ص ١١٥-١٢٠. منظمة الشفافية الدولية ، تقرير الفساد العالمي: تعزيز النزاهة والمساءلة في القطاع العام. برلين: منشورات الشفافية الدولية، ٢٠٢١، ص ص ٥٥-٦٠.

[٣١]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في العراق، تقرير التقييم المؤسسي. عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١٩، ص ص٤٠-٤٥.

[٣٢]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في العراق: تقرير التقييم المؤسسي. عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١٩، ص ص ٤٠-٤٥.

[٣٣]صباح طعمة عمران ،التنظيم القانوني لهيئة النزاهة في العراق: دراسة مقارنة، مكتبة القانون والمقارن، بغداد، ٢٠٢٠، ص ص ٥٥-٦٠.

[٣٤]عبد الفتاح بيومي حجازي ، مكافحة الفساد الإداري في الحكومة الإلكترونية ،الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠١٥، ص ص ١٤٢-١٥٥.

[٣٥]هيئة النزاهة الاتحادية، أثر التحول الرقمي في الحد من الفساد الإداري: دراسة ميدانية في دوائر التسجيل العقاري والضرائب ، بغداد: دائرة التخطيط والبحوث، ٢٠٢١، ص ص ١٢-

[٣٦]منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، دليل البيانات المفتوحة لتعزيز النزاهة العامة: آليات كشف الفساد عبر المنصات الرقمية ، باريس: منشورات منظمة التعاون، ٢٠٢٠، ص ص ٥٥-٦٠.

[٣٧]الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الاحتيال والفساد في العقود الحكومية ، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ٢٠٢٢، ص ص ٨٨-٩٢.

[٣٨]هيئة النزاهة الاتحادية، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠٢١-٢٠٢٤): الأهداف والمؤشرات وآليات التنفيذ ، بغداد: مطبعة هيئة النزاهة، ٢٠٢١، ص ص ١٠-١٥.

[٣٩]الأمانة العامة لمجلس الوزراء، تقرير حول تعزيز آليات التنسيق الحكومي لمكافحة الفساد المالي والإداري ، بغداد: دائرة التدقيق والرقابة، ٢٠٢٠، ص ص ٤٢-٤٧.

[٤٠]منظمة الشفافية الدولية، التعاون الفني وبناء القدرات في المؤسسات الرقابية: تقرير المنطقة العربية ،برلين: منشورات الشفافية الدولية، ٢٠٢٢، ص ص ٣٧-٤١.

[٤١]سعاد شاكر القيسي ، الحماية القانونية للمبلغين عن جرائم الفساد في التشريع العراقي ، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، المجلد ٢٢، العدد ٧٨، ٢٠٢١، ص ص ٢٠٢-٢١٠ .

المصادر

١- أحمد فتحي سرور ، الرقابة القانونية والقضائية على أعمال السلطة التنفيذية ، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، ٢٠٢١

٢- أحمد لطفي السيد ، القانون الجنائي في مواجهة جرائم الفساد الإداري والمالي ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٢

٣- اسراء جمعه ، اليات تعزيز ثقافة النزاهة ودورها في مكافحة الفساد ، كلية شط العرب الجامعة ، العدد العاشر ، ٢٠١٧

٤- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الاحتيال والفساد في العقود الحكومية ، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ٢٠٢٢

٥- الأمانة العامة لمجلس الوزراء، تقرير حول تعزيز آليات التنسيق الحكومي لمكافحة الفساد المالي والإداري ، بغداد: دائرة التدقيق والرقابة، ٢٠٢٠

٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في العراق، تقرير التقييم المؤسسي. عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١٩

٧- جون كواه (ترجمة مركز الدراسات) ، مكافحة الفساد في الدول الآسيوية: سنغافورة وهونغ كونغ كنموذج. بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١١

٨- حيدر أدهم الطائي ، الآليات القانونية لاسترداد عوائد الفساد في التشريع العراقي ، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، المجلد ٣٥، العدد ١، ٢٠٢٠

٩- حيدر أدهم الطائي ، الآليات القانونية لاسترداد عوائد الفساد في التشريع العراقي ، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، المجلد ٣٥، العدد ١، ٢٠٢٠

١٠- حيدر طالب ورحيم حسن وبلال عبدالحي ، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العراق ، ٢٠٢١

١١- رياض الزهيري ، راي قانوني في الدستور العراقي مجلة أوراق ديمقراطية ، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية ، العدد ٦ ، ٢٠٠٥
١٢- سعاد شاكر القيسي ، الحماية القانونية للمبلغين عن جرائم الفساد في التشريع العراقي ، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، المجلد ٢٢، العدد ٧٨، ٢٠٢١
١٣- سعاد شاكر القيسي ، الحماية القانونية للمبلغين عن جرائم الفساد في التشريع العراقي ، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، المجلد ٢٢، العدد ٧٨، ٢٠٢١
١٤- صباح طعمة عمران ،التنظيم القانوني لهيئة النزاهة في العراق: دراسة مقارنة، مكتبة القانون والمقارن، بغداد، ٢٠٢٠
١٥- صباح طعمة عمران ،التنظيم القانوني لهيئة النزاهة في العراق: دراسة مقارنة، مكتبة القانون والمقارن، بغداد، ٢٠٢٠
١٦- عبد الرحمان تمام ، نظام المحاصصة السياسية وتاثيره على انتشار الفساد (دراسة حالة العراق من ٢٠٠٣ الى ٢٠٢١) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي ، ٢٠٢٢
١٧- عبد الفتاح بيومي حجازي ، مكافحة الفساد الإداري في الحكومة الإلكترونية ،الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠١٥
١٨- عبدالله حسين محمد ، الفساد السياسي نظرة تحليلية ، مجلة الجامعة الوطنية ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الحديدة ، العدد ٩ ، ٢٠١٩
١٩- علي جبار الشمري ، استراتيجيات تعزيز قيم النزاهة في المناهج الدراسية: دراسة تحليلية ، مجلة الدراسات التربوية، المجلد ١٢، العدد ٤، دار الكتب العلمية، ٢٠٢١
٢٠- غادة، عوض، فعالية هيئات مكافحة الفساد في النظم السياسية العربية: دراسة مقارنة بين التجربة الفلسطينية والجزائرية. رام الله: معهد أمان، ٢٠١٨
٢١- قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع، رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل بموجب القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٩، الوقائع العراقية، العدد ٤٥٦٦، صادر بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٩.
٢٢- مازن لفتة حافظ ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية والمساءلة الاجتماعية ، دار الفكر القانوني، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٩
٢٣- مجلس النواب العراقي قانون صندوق استرداد أموال العراق رقم (٩) لسنة ٢٠١٢ ، الوقائع العراقية، العدد ٤٢٣٩، ٢٠١٢.
٢٤- مجموعة مؤلفين ، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، ائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة –امان ، ط ٤ ، ٢٠١٦ .
٢٥- محمد القاسمي ،دور المجتمع المدني والرقابة البرلمانية في مكافحة الفساد ، مجلة الحوكمة والسياسات العامة، دار النشر الجامعي ، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٣
٢٦- منظمة الأمم المتحدة ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، ٢٠٠٤
٢٧- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، دليل البيانات المفتوحة لتعزيز النزاهة العامة: آليات كشف الفساد عبر المنصات الرقمية ، باريس: منشورات منظمة التعاون، ٢٠٢٠
٢٨- منظمة الشفافية الدولية ، تقرير الفساد العالمي: تعزيز النزاهة والمساءلة في القطاع العام. برلين: منشورات الشفافية الدولية، ٢٠٢١

٢٩- منظمة الشفافية الدولية، التعاون الفني وبناء القدرات في المؤسسات الرقابية: تقرير المنطقة العربية ،برلين: منشورات الشفافية الدولية، ٢٠٢٢
٣٠- منير زهران ، اطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة ، موقع الأمم المتحدة ، جنيف ، ٢٠١١
٣١- نور رياض عدنان ، استقلال القضاء في التشريعات العراقية ، كلية القانون ، جامعة ديالى ، ٢٠١٧
٣٢- همام الشماع ، العراق وظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٩
٣٣- هيئة النزاهة الاتحادية، أثر التحول الرقمي في الحد من الفساد الإداري: دراسة ميدانية في دوائر التسجيل العقاري والضرائب ، بغداد: دائرة التخطيط والبحوث، ٢٠٢١
٣٤- هيئة النزاهة الاتحادية، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠٢١-٢٠٢٤): الأهداف والمؤشرات وآليات التنفيذ ، بغداد: مطبعة هيئة النزاهة، ٢٠٢١
٣٥- وزارة التخطيط العراقية، إرشادات تبسيط الإجراءات وإعادة هندسة العمليات الإدارية في الدوائر الحكومية. بغداد: دائرة الإصلاح الإداري، ٢٠٢٠

مصادر الانترنت:

١- صباح عبد الكاظم ، تعريف الفساد اصطلاحا ،المرجع الالكتروني للمعلوماتية ، ٢٠٢٥ ، https://ns1.almerja.com/more.php?idm=281186
٢- ياسر خالد بركات ، الفساد الإداري ..مفهومه ومظاهره واسبابه :مع إشارة الى تجربة العراق في الفساد ، شبكة النبأ المعلوماتية ، ٢٠٠٦ ، https://annabaa.org/nbahome/nba80/010.htm
٣- نبيل البابلي ، الحكم الرشيد : الابعاد والمعايير والمتطلبات ، المعهد المصري للدراسات ، ٢٠١٨ ، https://eipss-eg.org/
4- Mohammed Hussein, what can Iraqis gain from oil if it's illicit? 2022 https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/what-could-iraqis-gain-their-oil-windfall
٥- محمد جاسم ، العراق : عقدان من نهب الأموال والفساد المنظم ، صحيفة العربي الجديد ، ٢٠٢٢ ، https://www.alaraby.co.uk/economy
6- Excerpts from dedicated reports: Investment Climate Data, U.S. Department of State, 2021https://www.alaraby.co.uk/economy
٧- العراق : البيان الختامي لخبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة للعام ٢٠٢٥ ، ٢٠٢٥ ، صندوق النقد الدولي ، https://www.imf.org/ar/news/articles
٨- جواد ملكشاهي ، الفساد في العراق اشكاله واسبابه ومكافحته واثارة السلبية على المجتمع ،٢٠٢٣ ، https://www.imf.org/ar/news/articles
٩- قوانين وتشريعات عراقية – هيئة النزاهة ، الموقع الرسمي لهيئة النزاهة الاتحادية ، جمهورية العراق ، https://nazaha.iq/news_FA.asp?page_namper=p82
١٠- جهود مشتركة لمكافحة الفساد في العراق ، ٢٠٢١ ، موقع الأمم المتحدة في العراق ، https://iraq.un.org/ar/164214
١١- فاضل النشمي ، العراق : جدل حول مشروع الغاء مكاتب المفتشين العمومين ، صحيفة الشرق الأوسط ، السعودية ، ٢٠١٩ https://aawsat.com/home/article